المملكة العربية السعودية
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
جمعية مساجد طيبة - ترخيص رقم (5116)

المركز الوطني لتنمية
القطاع غير الربحي
National Center for
Non-Profit Sector

مساجد طيبة

تقارير أنشطة وبرامج تحديد وفهم مخاطر جرائم الإرهاب

تُعَدّ جمعية مساجد طيبة إحدى الجمعيات الأهلية الرائدة في المدينة المنورة، وتهدف من خلال رسالتها إلى العناية بالمساجد وصيانتها وتوفير احتياجاتها، بما يعزز رسالتها الروحية والاجتماعية. وانطلاقًا من أهمية الحوكمة والالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية في المملكة، تعمل الجمعية على تطبيق أعلى معايير الشفافية والامتثال والرقابة المالية، بما يتماشى مع توجهات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ومع ما نصت عليه أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا التقرير يهدف إلى توثيق أبرز الأنشطة والبرامج التي نفذتها الجمعية أو اعتمدتها لتحديد وفهم المخاطر المرتبطة بجرائم الإرهاب وتمويله، مع بيان جهودها في تعزيز التوعية، وضبط العمليات المالية، وتطوير أدوات الرقابة الداخلية، بما يضمن سلامة مواردها وحماية سمعتها، ويعزز مساهمتها في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أولاً: الإطار العام للالتزام

تؤكد جمعية مساجد طيبة التزامها التام بالأنظمة الوطنية ذات الصلة، وعلى رأسها نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى لائحة الجمعيات الأهلية، والتعليمات والتعاميم الصادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وقد تبنّت الجمعية سياسات مكتوبة للامتثال، وأقرت مجلس إدارة نشطًا يضم لجانًا مختصة بالرقابة والتدقيق، لضمان سلامة تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع.

ثانياً: الأنشطة والبرامج في تحديد وفهم المخاطر

١. التقييم والمتابعة

إجراء تقييم سنوي للمخاطر يغطي جميع الأنشطة، مثل استقبال التبرعات، تنفيذ المشاريع، إبرام العقود، والتعامل مع الموردين.

استخدام مؤشرات الاشتباه المعتمدة من الجهات الرقابية، مثل التحويلات المالية غير المبررة أو التبرعات ذات المصدر غير المعروف.

تحديث السياسات الداخلية بشكل مستمر، بما ينسجم مع أحدث التوجيهات والتعليمات.

٢. التوعية الداخلية

تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للعاملين والمتطوعين لتعريفهم بمخاطر استغلال الجمعيات في دعم الإرهاب.

إدراج التوعية بالامتثال ضمن الأدلة الداخلية والإجراءات التشغيلية.

عقد لقاءات دورية مع الأئمة والخطباء للتأكيد على أهمية حماية موارد المساجد من أي استغلال غير مشروع.

٣. الرقابة المالية والإفصاح

تطبيق نظام محاسبي إلكتروني معتمد يتيح تتبع جميع العمليات المالية بدقة.

الالتزام بإعداد ورفع التقارير المالية الدورية إلى المركز الوطني والجهات ذات العلاقة في المواعيد المحددة.

نشر البيانات المالية السنوية والتقارير عبر الموقع الإلكتروني للجمعية لتعزيز ثقة المجتمع والمتبرعين.

٤. ضبط التبرعات

استقبال التبرعات فقط عبر الحسابات البنكية الرسمية للجمعية.

منع استقبال التبرعات النقدية إلا في إطار الحملات المصرّح بها رسميًا.

تطبيق آلية تحقق من هوية المتبرعين في حال المبالغ الكبيرة أو المتكررة.

رفض أي تبرعات مجهولة المصدر أو غير مطابقة للضوابط النظامية.

٥. إجراءات الاستجابة للاشتباه

إنشاء لجنة امتثال داخلية مختصة بمراجعة الحالات المشبوهة.

توثيق الحالات بدقة ورفعها مباشرة إلى الجهات المختصة دون تأخير.

الالتزام بعدم إبلاغ أي طرف خارجي أو متبرع بوجود شبهة، تطبيقًا لمبدأ حظر التنبيه المنصوص عليه نظامًا.

ثالثاً: مؤشرات الأداء

لقياس أثر هذه البرامج والأنشطة، اعتمدت الجمعية مجموعة من المؤشرات، أبرزها:

- عدد الدورات التدريبية المنفذة سنويًا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- نسبة العاملين والمتطوعين الذين تلقوا تدريبًا في مجال الامتثال والحوكمة.
- عدد الحالات المشبوهة التي جرى توثيقها وإحالتها للجهات المختصة.
- سرعة استجابة الجمعية لطلبات التحقق من العمليات المالية.
- مستوى رضا الجهات الرقابية عن تقارير الجمعية ودرجة امتثالها للأنظمة.

رابعاً: التوصيات المستقبلية

إنشاء وحدة امتثال دائمة ترتبط مباشرة بمجلس الإدارة وتكون مسؤولة عن متابعة كل ما يتعلق بالالتزام.

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط غير الاعتيادية في التبرعات والمعاملات.

توسيع الشراكات المؤسسية مع البنوك المحلية والهيئات الرقابية لتعزيز تبادل المعلومات.

إصدار تقرير سنوي علني حول جهود الجمعية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز الثقة المجتمعية.

توسيع برامج التوعية لتشمل المستفيدين والمجتمع المحلي، عبر حملات إعلامية ومبادرات مجتمعية.

إن جمعية مساجد طيبة تدرك أن الالتزام بالأنظمة واللوائح ليس مجرد واجب نظامي فحسب، بل هو مسؤولية شرعية وأخلاقية لحماية مواردها من أي استغلال قد يسيء لرسالتها. ومن خلال البرامج والأنشطة الموضحة في هذا التقرير، تسعى الجمعية إلى بناء بيئة آمنة وشفافة تحافظ على أموال المتبرعين، وتدعم الثقة المجتمعية، وتُسهم في تحقيق تنمية مستدامة متوافقة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبذلك تثبت الجمعية التزامها بأن تكون نموذجًا يحتذى به بين الجمعيات الأهلية في مجال الحوكمة والامتثال، بما يعزز مكانتها كمؤسسة رائدة في خدمة المساجد والمجتمع.